جامعة باتنة
الجزائر

مجلة

العلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن جامعة باتنة

العدد 27 الترقيم الدولي 1111-5149 ديسمبر 2012

مدير المجلة:

أ.د. الطاهر بن عبيد
مدير جامعة باتنة

هيئة التحرير

رئيس التحرير: أ.د. محمد زرمان
نائب الرئيس: أ.د. الطيب بودربالة

الأعضاء:

أ.د. الجمعي خمري
أ. د. العربي فرحاتي
أ.د. علي خذري
أ.د. منصور كافي
أ.د. يوسف مناصرية
د. دلال بحري
د. رشيدة سيمون
د. فريدة مزياني
د. الكاملة سليماني

د. أحمد بنيني
د. أحمد لعماري
د. طارق بن زروال
د. عادل زقاغ
د. عمار زيتوني
د. عمر غوار
د. كمال عايشي
د. محمد الطاهر سعودي

المدقق اللغوي: د. عبد الحميد بن سخرية
أمينة المجلة: نورة بن حملاوي

كل المراسلات توجه إلى:
مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة باتنة، باتنة 05000 _ الجزائر
هاتف/ فاكس: 213.33.80.30.56
revue_sh @ yahoo.fr

قواعد النشر

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية مفتوحة لجميع الباحثين داخل الجزائر وخارجها. وتخضع الأبحاث العلمية التي ترد المجلة إلى شروط يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي:

1- أن يكون البحث المقدم للنشر أصيلا ويتسم بالجدية والموضوعية وسلامة اللغة، ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال.
2- ألا يزيد حجم البحث عن 6000 كلمة وألا يقل عن 4000 كلمة بما في ذلك الهوامش والمراجع.
3- أن يشتمل البحث على ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبيتين (الانجليزية أو الفرنسية). ويتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج التي تم المتوصل إليها.
4- أن يكون البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط *simplified Arabic* حجم 14. أما البحث المنجز بإحدى اللغات الأجنبية فيحرر بخط Times New Roman حجم 12.
5- أن يرسل البحث في أربع نسخ مع قرص مضغوط أو عن طريق البريد الالكتروني للمجلة.
6- أن يراعى في تدوين الهوامش ما يلي:
   - إذا كان المرجع كتابا، يدون الاسم الكامل للمؤلف، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
   - إذا كان المرجع دورية، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، بين مزدوجتين، اسم الدورية بخط مغاير، عددها (تاريخ صدورها)، الصفحة.
   - إذا كان موقع الانترنت، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، المعلومات الأخرى مثل مكان تقديم العمل (والتاريخ)، ثم يدون هذا الموقع كاملا وبدقة.
   - أن تدون الهوامش أسفل الصفحة.
7- أن تدرج البيبلوغرافيا في آخر البحث، مرتبة حسب الحروف الأبجدية.
8- البحوث التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.

مـــحـــتـــويـــات الـــعـــدد

اسم ولقب الباحث	عنوان البحث	الصفحة
د. نورالدين جبالي د. عواشرية السعيد	درجة استخدام المعجم كوسيلة تعليمية لتعلم اللغة الانجليزية	19
د. بركو مزوز	عنف اللغة عند أطفال الشوارع	57
د. لعلى بوكميش	إسهامات الاتجاه الماركسي في دراسة المنظمة	97
د. كمال بوقرة	أهمية البعد الثقافي في بنية ووظائف منظمات الأعمال.	119
أ.محمد العايب	بدائل الحبس قصير المدة بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري	149
أ.سليم بوقنة	المميزات الأساسية لاستراتيجية وطنية لنقل حضري مستدام في الجزائر	173
د. نجمة عباس	واقع الإبداع في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة	209
د. فاتح حمبلي	سلطة خطاب الصورة التلفزيونية على المتلقي مقاربة سيميائية	237
أ.اليزيـــــد بلعمـــــش	العملية الاصطلاحية وبصمتها في النحو العربي	259
Dr.Bachir Bouhania	**Touat Women's Idiosyncratic Recitation of the Quran**	07
Aissi Radhia	**L'image dans l'enseignement précoce des langues étrangères**	31

.

تعد مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية واجهة هامة من الواجهات العلمية التي تميّز جامعة باتنة وتمثلها خير تمثيل على المستويين الوطني والدولي. فقد استطاعت هذه المجلة ـ بما بذله القائمون عليها من جهود حثيثة منذ تأسيسها ـ أن تصنع لنفسها سمعة طيبة على الساحة الأكاديمية، وأن تنال مصداقية واسعة بما لها من إسهام كبير في ترقية البحث العلمي والنهوض بالدراسات العلمية الجادة وفتح المجال لأقلام الباحثين والأساتذة الذين وجدوا فيها مجالا رحبا لإنتاجهم الفكري وإبداعهم العلمي.

وبصفتي مدير جامعة باتنة لا يسعني سوى التأكيد على حرصي الشديد على دعم هذه المجلة التي استطاعت بعد 20 سنة من صدورها أن تترك بصماتها الواضحة في الساحة العلمية والثقافية الجامعية، وظلت ترتقي دائما إلى الأعلى، ومساندة دورها في خدمة البحث العلمي وترسيخ تقاليده في الجامعة.

كما أجدد مرة أخرى التزامي بترقية المعرفة لتكون هدفا إستراتيجيا من أهدافنا عن طريق تشجيع الكفاءات وضمان التكوين العالي والتأهيل الراقي لمرتاديها حتى يتمكن الوسط الجامعي من التأثير في المحيط والإسهام الفعال في التنمية المحلية والوطنية وتحقيق الوثبة النوعية التي نتمنى أن ترقى إليها جامعتنا.

مدير الجامعة

الأستاذ الدكتور الطاهر بن عبيد

كلمة العدد

الجامعة والتنمية

برغم من قدم فكرة ربط التعليم بالعمل والتنمية، باعتباره انشغالا مؤسسيا معرفيا عالميا، وعلى الرغم من بروزها بشكل واضح في الكتابات الاكاديمية التي بكر بها جون ديوي في كتاباته المنشورة خلال أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لاسيما كتابه (المدرسة والمجتمع) الصادر سنة 1899، وعلى الرغم من بروزها كانشغال رئيسي لرجال الاعمال والاقتصاديين والشركات والحكومات منذ أزيد من قرن في ما يعرف بالعالم المتقدم، حيث شَرّعَت السياسات التربوية هناك لمبادئ مجانية التعليم وإلزاميته وتعميمه، لأغراض تنموية قبل الأغراض الإنسانية.

على الرغم من كل ذلك فإن هذا الانشغال لم يكن مطروحا آنذاك بالجدية والحدة التي بدت عليه اليوم وكأنه انشغال وجودي، يواجه الجامعات العالمية وجامعاتنا بصفة خاصة، كمشكلة معقدة في متغيراتها، وعميقة في ماهيتها، حيث يواجهنا على مستوى الوجود التنظيمي والمعرفي ابتداءً، ثم على مستوى الانفتاح المعرفي للجامعات على كل متغيرات اقتصادنا بامتداداته العالمية، إذ أن الجامعة اليوم لم تعد كما كانت مجرد فضاء لتجميع الطلبة والمعارف، والتوليف بين ما هو مختلف ومتنوع من الأفكار وانتقاء المعارف الاكاديمية من هنا وهناك، والبحث عن التجانس الفكري والإيديولوجي، وترقية صيغ الاستهلاك للمعرفة العالمة، بالارتقاء بمكوناتها الداخلية لتستجيب ومستجدات البيداغوجيا المعاصرة، كما لم تعد من الوجهة الاقتصادية التقليدية مجرد تخطيط لإعداد اليد العاملة المدربة، وللكفاءات المهنية المؤهلة اللازمة لتشغيل المصانع، والقيام بنشاطات اقتصادية وصناعية اجتماعية محددة، وإدارة المكاتب والخدمات بنجاح بمقاييس زيادة الانتاج وحساب الربح والخسارة ...الخ

بل إن التربية ـ والتكوين الجامعي العالي خاصة ـ أصبحت منذ النصف الثاني من القرن العشرين استثمارا في الرأسمال البشري، أو هي الاستثمار الذي لا يقل ـ في حد ذاته ـ أهمية عن الاستثمار المادي، حيث تبَيَّن للباحثين أن هناك علاقة إرتباطية إيجابية قوية بين التربية والتنمية، وما فتئت هذه العلاقة تتأكد وتزداد وضوحا في كل التجارب الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حتى أن بعض الدراسات الجادة أظهرت بما لا يدع مجالا للشك، أن جزءا

هاما من النمو الاقتصادي، لا يمكن أن يعزى للاستثمار المادي، ولا حتى للأثر التكنولوجي والصحي، بل يعزى بالدرجة الأولى الى التربية والتعليم الجامعي بصفة خاصة، حيث تبين أن التكنولوجيا ذاتها والصحة، إنما هما في أساسهما مردودان اقتصاديان للتربية ومن عائداتها قبل كل شيء، ولذلك لم تعد نظرية الرأسمال المادي المكثف في التنمية ـ كمعادلة ـ مقبولة اقتصاديا، أو على الأقل لم تعد كافية لتفسير النمو الاقتصادي، أمام قوة وبروز نظرية فعالية نشاط الانسان المكثف في التنمية. ولم تعد العلاقة السببية بين وفرة الانتاج وزيادته والرأسمال المادي، قادرة على تفسير التنمية والنمو، أمام تصاعد ارتباط التنمية بالمعرفة العلمية والمهارة العملية للعنصر البشري.

وقد أصبح للمورد البشري اليوم مفهوم آخر ومجال للاستثمار له مردوده الذي يقاس بمردود الاستثمار المادي أو يفوقه، ومن ثمة فاهتمام السياسات الاقتصادية بالاستثمار المادي دون الاهتمام بالاستثمار في التربية والتعليم الجامعي على الخصوص، هو من جنس سياسات الاهتمام بما هو مادي، على حساب ما هو فكري في الانسان, ويمكن القول بأنه إذا كان الاقتصاد في بعده المادي مال ومنافع ، فإن الإنسان يكون قوته الدافعة، بوصفه مصدر القوة الناعمة، وبدون هذه القوة سيصاب بما يعرف بالركود، وكلما كانت القوة متعلمة واعية، كلما كان الاقتصاد أكثر انتعاشا في ذاته وأفيد للإنسان .

وحتى لا نذهب بعيدا في تقديرنا لأهمية الجامعة في التنمية في مجتمعنا الثالثي ـ كما نصنف ـ ونسقط في أسطورة ما يسمى بالخلق والإبداع المستشري في فكرنا التربوي عموما، فإننا نقف في تقديراتنا تلك عند حد الانتباه إلى حقيقة مفادها أن العلاقة بين الجامعة والاقتصاد اليوم تكاد تكون علاقة خطية، كالعلاقة بين صحة البدن والحركة، حيث أن الحركة تتوقف على صحة الجسم، وتتوقف الحركة المنظمة الهادفة على الوعي، فكذلك تتوقف حركية الاقتصاد والتنمية على ما تضخه الجامعات من معارف علمية وأفكار تجديدية وتحسينية في كل دواليبه، بل تتوقف على ما سيقدمه خريجو الجامعات من كفايات ووعي بالمعنى، أي تمثل الأجيال لمعنى الاقتصاد، ومعنى جودته، ومعنى حركيته، ومعنى متغيراته، ومعنى أدواته وآلياته وسياساته...الخ وهو اكتساب للمعنى ضروري، لا ينفصل عن اكتساب معنى الحياة الضروري أو المشروط ـ كما يقول علماء النفس ـ لكل نشاط عمل وسلوك.

فإحساس الفرد أو اعتقاده بـ اللامعنى لـ "لحياة" هو أخطر شيء على حياته، حيث اليأس المفضي إلى العدمية. وما ينطبق على الفرد في ذلك، ينطبق على المجتمع ومؤسساته، فالجامعة مفروض عليها اليوم أن تعي "ما معنى أن تكون في إرتباط إيجابي بالتنمية؟"، وهو الوعي الذي يفرض عليها أن تتغير في هيكلتها التنظيمية وبنيتها الداخلية، بما يضع حدا لانغلاقها على ذاتها وتضخمها في ذاتها، واستعلائها على محيطها، ويخضعها للقابلية للاختبار والتقويم المستمر المتعدد المصادر، وهو ما يجعلها في دائرة الضوء من حيث مدى تمثلها الواعي للمعرفة العالمة ومدى تنفيذها لسياسة اللامركزية، ومدى قابليتها للاندماج أكثر في محيط الدمج الاجتماعي والاقتصادي المحليين, ذلك فضلا عن ضرورة تغييرها في هيكلة خبراتها، وتجويد معايير انتقائها للمعارف العالمة المنتجة هنا وهناك، لتستجيب أكثر وبشكل واقعي وعقلاني للحاجات الأساسية للاقتصاد والتنمية، في المعارف والخبرات الحديثة الحائزة على المصداقية، والمعتمدة عالميا، كنماذج علمية لا بوليتيكية، ذلك فضلا عن ضرورة الوعي بحاجتنا إلى ما تفرضه علينا رغبتنا المشروعة في الاستقلالية، والإحساس بالوجود ضمن هذا العالم، ومنظوماته الاقتصادية، كشركاء نسهم في ترقيته، ولسنا عالة عليه ولا أداة من أدواته.

غير أن انفتاح الجامعة على المحيط لأغراض تنموية، لا يكون ذا معنى بدون الملاءمة الذاتية للمؤسسات المرتبطة بالتنمية، لاستيعاب مستجدات الجامعة من المعرفة العلمية وانفتاحها عليها، ذلك أن انغلاق الاقتصاد والمؤسسة على ذاتها، لا يسمح بأي شراكة حقيقية بين الجامعة والتنمية.

وبالعودة إلى تجربة التنمية في سياسات ما عرف بالعالم الثالث- زمن سياسات الحرب الباردة-، والمعتمدة أساسا على تحويل التكنولوجيا والاستثمار المادي، لتنشيط دواليب الاقتصاد الوطني، والرفع من الإنتاج والإنتاجية نوعا وكما، نجدها تجارب - بمعايير قياس التنمية العالمية - ضعيفة في مجملها كما تشير إليه التقارير السنوية المتخصصة للأمم المتحدة، ولم ترق إلى مستوى الحد الأدنى من أهدافها المتوخاة، والتي من أهمها إحراز نسبة من الاستقلالية، والحد من الاعتمادية كليا على الدول التي استثمرت مبكرا في التربية والموارد البشرية، حيث بقيت جميع الدول المشار إليها معتمدة كليا في اقتصادياتها على سياسة التحويل التكنولوجي والخبرة الخارجية، رغم التوسع في استنبات الجامعات محليا وتكاثرها والرفع من مستوى الانتساب الجامعي والتخفيف من حدة الأمية ...الخ .

ذلك أنها وإن أحرزت تقدما في ذلك، واستجابت لبعض حاجات الاقتصاد حاملي الشهادات الجامعية، إلا أنها لم تتعد في ذلك الحدود الشكلية لانفتاح الجامعات على المحيط، حيث لم تتخلص الى اليوم حتى عن هيمنة سياسة التخطيط الممركز الذي كان سائدا في الوضع الاشتراكي خاصة، وما زالت آثاره مستمرة لا تنتج إلا الاعاقات الابستمولوجية وموانع المبادرة الحرة، وبقيت جامعتنا بالرغم من بعض الاصلاحات إتكالية في جوهرها على مصادرها المركزية، إن في التسيير والتدبير، أو في التمويل والإنفاق، أو في اختيار وإدارة وهيكلة المعرفة اللازمة لتنشيط التنمية المحلية بكل أبعادها . وهي وضعية أصبحت في محل تناقض مع عالم اليوم الذي لا تؤمن اقتصادياته إلا بالمبادرات الحرة بوصفها ـ كما هي في فلسفة النهايات ـ قيما عليا التي لا سبيل لتجاوزها في كل سياسة ترسم لانفتاح الجامعة بصفة فعلية، على محيط الدمج في كل دوائره المحلية والإقليمية والعالمية.

ومن ثمة فجامعاتنا اليوم تواجه تحدّيا داخليا، يتعلق بترقية مكوناتها في ضوء إشباع حاجات الطلاب الأكاديمية واختياراتهم، وهو التحدي الأول، وتحديا خارجيا محليا يتعلق بضخ الخبرة والمعرفة في دواليب الاقتصاد الوطني بوصفه الزبون الثاني الذي يفترض فيه أن يكون منفتحا على مصادره المعرفية، وتحديا عالميا ثالثا يتعلق بالتكيف مع معايير الجودة العالمية للجامعات والمساهمة الأكاديمية في إنتاج المعرفة العلمية، وذلك كشروط أولية للدخول إلى مجتمعات المعرفة واقتصاد المولمة، ولا شك أنها تحديات كبرى تواجهها جامعاتنا على مستوى البقاء والاستمرارية. وكل تخل أو تنصل من هذه التحديات وتجاهل لها، يمكن ـ في عالم هو اليوم أكثر تمثلا لقانون البقاء للأقوى معرفيا ـ أن يودي بوجودها إلى الزوال، اذ لا يمكن أن تبقى الجامعة تُفرّخ الاغتراب الاجتماعي والعزلة الحقيقية الاجتماعية للمتخرجين الجامعيين في ظل الفجوة العميقة بين شركاء إدارة وإنتاج التنمية (مؤسسات، نخب، أيدي عاملة، معرفة عالمة، خبرات تكنولوجيا، سياسات....الخ) وهي شبكة من الشركاء لا يمكن عزلها عن السياسة التربوية والجامعية، باعتبارهما المتغير الكلي في ترقية المؤسسات وإنتاج الوسائل وتمهير اليد العاملة . وبذلك فالجامعة ليست مجرد شريك اقتصادي آني بقدر ما هي روح التنمية إن صح التعبير..

ولا نعتقد أن الطريق الى جعل الجامعة موضع الشريك الاقتصادي المحلي والعالمي يتم عبر الآليات التقنية كعقد الشراكة مع هذه المنشأة الاقتصادية والاجتماعية وتلك، وعلى المرافقة المهنية للمتخرج وتتبعه ومساعدته في حل

مشكلاته المهنية، واحتضانه وقيادته إلى النجاح، ولا على حملات التوعية الإعلامية المناسباتية مع أهمية هذه الاستراتيجيات التقنية والفنية كلها، والتي برزت في سياسة الإصلاح الجامعي الجديد بشكل واضح، بل إن الطريق إلى الجامعة المنتجة - كما نعتقد - هو قبل ذلك ذات الطريق إلى تكوين المبدع المستقل، من حيث هو المتخرج الذي يساهم بحرية من موقعه المعرفي المتخصص في تحويل مؤسسة الدمج الى مؤسسة ذكية، تنتج تجددها واستمرارها ذاتيا، إذا ما لاءمت نفسها للتغذية المعرفية الجامعية، مثلها في ذلك مثل الجسم الذي ينتج خلاياه ويجددها ذاتيا باستمرار، هذا هو المستوى المطلوب وقد يكون الأدنى من الجودة الجامعية اللازم لجودة المؤسسة الاقتصادية وحركية التنمية، وبدون هذا الذكاء وبدون ملاءمة السياسة التنموية للانفتاح الانعكاسي تبقى المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية والبيروقراطية - في ما نعتقد - كما لو أنها آلة عاجزة عن إنتاج قطع غيارها بنفسها، وتبقى الجامعة منزوعة المحيط الغذائي حيث مستوى من الجودة غير مقبول وغير الذي نكتفي به، إن أردنا الدخول مع العالم في مجتمعات المعرفة .....

هيئة التحرير

Batna University
ALGERIA

SOCIAL & HUMAN SCIENCES REVIEW

Bi-annual Scientific Review
Published by Batna University

N° 27 ISSN 1111-5149 December 2012

BATNA UNIVERSITY

ALGERIA

SOCIAL & HUMAN SCIENCES REVIEW

Bi-annual Scientific Review

N°27 –December 2012

ISSN 1111-5149

Director of the Review*:*
***Prof.* Taher Ben Abid**
President of Batna University

Editorial Board:

Editor –in-Chief: ***Prof. Mohamed Zermene***
Co-editor: ***Prof.* Tayeb Bouderbala**

Editorial Advisory Board:

Prof. Ali Khedri
Prof. Djamai Khemri
Prof. Elarbi Farhati
Prof. Mansour Kafi
Prof .Youcef Menasria
Dr. Dalel Bahri
Dr. El-Kamla Slimani
Dr. Farida Meziani
Dr. Rachida Simon
Dr. Adel Zeggagh
Dr. Ahmed Bennini
Dr. Ahmed Laamari
Dr. Ammar Zitouni
Dr. M^{ed} Tahar Saoudi
Dr. Kamal Aichi
Dr. Omar Ghouar
Dr.Tarek Ben Zeroual

Checker linguistic: Abdelhamid bensekhria
Editorial Secretary: *Nora Ben Hamlaoui*

Social and Human Sciences Review
Batna University, Batna 05000 –Algeria
Tel/Fax : 213 (0) 33/80/30/56
E mail : revue_sh @yahoo.fr

Publication Rules

The Social and Human Sciences Review is open to all researchers in and outside Algeria. The scientific researches received by the Review are subject to several conditions that need to be taken into account by researchers:

1- **The research paper should be original and objective written in a correct language and not published before.**
2- **The research should not exceed 6000 words and should not be less than 4000 words including footnotes and references.**
3- **The research paper should contain two summaries, one in Arabic and the other in one of the two foreign languages – either English or French. The summary should contain: the aim of the research (in one paragraph) and the results achieved (in another).**
4- **The research paper written in Arabic should be in the Arabic transparent font size 13, and those written in English or French should be in Times New Roman font size 12.**
5- **The research paper should be in three copies and a compact disc or be sent via the e-mail of the review.**
6- **The footnotes writing should follow these rules:**
   a- **If the reference is a book, the full name of the writer should be put, the title in a different font (place of publication: the publisher, the year of publication), the page(s).**
   b- **If the reference is a periodical, the full name of the writer should be put, the title of research between quotation marks, the name of the periodical in a different font, its number and/or volume (the issuing date), the page(s).**
   c- **If it is a website, the full name of the researcher should be put, the title of the research, the other information i.e. the place where the work was presented and the date, then this website should be written fully and precisely.**
   d- **The footnotes should be in the bottom of the page.**
7- **The bibliography should be put at the end of the research in the alphabetical order.**

8- ***The research papers received by the review will not be returned, published or not.***

Règles de publication

La revue des sciences sociales et humaines accueille les travaux des chercheurs algériens et étrangers. Les articles proposés à publication sont soumis aux conditions impératives suivantes :

1. Le contenu doit être objectif, l'article rédigé dans une langue académique et n'avoir pas été publié avant.
2. L'article doit comprendre entre 4000 et 6000 mots, notes de bas de page et référence incluses.
3. Il doit être accompagné d'un résumé en langue arabe et préciser l'objet de la recherche et les résultats obtenus. Un résumé en anglais ou en français lui sera joint.
4. Ecrit en caractères «simplified arabic »l'article sera rédigé en police 14 ; et en police 12, caractères « times new roman », pour les langues étrangères.
5. L'article en trois exemplaires, accompagné d'un enregistrement sur CD-ROM, doit être déposé au siège de la revue ou envoyé par courrier électronique.
6. Les notes de bas de page doivent être rédigées selon les normes propres à la revue.
    a) Pour un ouvrage : citer le nom complet de l'auteur, suivi du titre en gras, puis, entre parenthèses, de l'éditeur, du lieu et de l'année de publication, en fin de la page.
    b) Pour un périodique : citer le nom complet de l'auteur suivi du titre entre guillemets, du nom du périodique en caractère gras, du numéro et de la date de parution du volume, et enfin de la page.
    c) Pour un site web, citer le nom complet du chercheur, le titre de la recherche et les autres informations : lieu, date...le site web doit être écrit avec précision et entièrement.
    d) Les références doivent apparaître en bas de page.
7. La bibliographie donnée dans l'ordre alphabétique, est placée en fin d'article.
8. Les articles proposés à la revue ne seront pas retournés à leurs auteurs, qu'ils aient été publiés ou non.